الجيش ينفذ عملية «وعد الحق» ضد داعش شمال شرقي البلاد

متحدث عسكري عراقي: الحكومة ماضية باتجاه إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في البلاد

قافلة من المركبات الأمريكية

بغداد – «وكالات»: نقلت وكالة الأنباء العراقية عن اللواء يحيى رسول، الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة، قوله إن حكومة العراق ماضية باتجاه إنهاء الوجود العسكري الأجنبي في البلاد.

وأشار المتحدث العسكري إلى قرب تفعيل عمل اللجنة المشتركة بين العراق والتحالف الدولي لجدولة انسحاب التحالف من العراق وإعادة النظر بطبيعة العلاقة بشكل عام.

وأكد رسول عدم صحة أنباء تحدثت عن دخول قوات إضافية أجنبية إلى العراق.

والخميس، جدّد رئيس الوزراء العراقي محمّد شياع السوداني دعوته إلى رحيل التحالف الدولي المشارك في مواجهة تنظيم «داعش» من العراق، عادّاً أنّ انتهاء مهمّة هذه القوّات الأجنبيّة «ضرورة لأمن البلاد واستقرارها».

وقال السوداني إنّه لم تعد هناك أيّ مبرّرات لوجود التحالف الدولي، مضيفاً: «اليوم الموقف الأمني بشهادة كل المختصّين في العراق ولدى الأصدقاء هو أنّ (داعش) لا يُمثّل تهديداً للدولة العراقيّة»، لكنّ المتحدّث باسم «البنتاغون» قال الخميس إنّه ليس على علم بأيّ طلب رسمي من الجانب العراقي.

وتنشر واشنطن زهاء 2500 عسكري في العراق ونحو 900 في سوريا، في إطار مكافحة تنظيم «داعش» ضمن التحالف الدولي الذي أنشئ عام 2014.

من جانب أخر أفادت خلية الإعلام الأمني في العراق، أمس السبت، بتنفيذ عملية عسكرية بغطاء جوي ضد تنظيم داعش الإرهابي، في قاطع عمليات محافظة ديالي (57 كيلومتر شمال شرقي بغداد).

وقالت خلية الإعلام الأمني في قيادة العمليات المشتركة العراقية، في بيانٍ صحفي ، إنه «استمراراً لنهجها التعرضي وعملياتها النوعية لملاحقة خلايا التنظيم الإرهابي داعش، وقتل عناصره المنهزمة وباستخدام قطعات برية وجوية وقطعات النخبة، بدأت قيادة العمليات المشتركة عمليات (وعد الحق) في قاطع عمليات ديالي».

وذكر البيان أن «القوات الجوية باشرت بتوجيه 3 ضربات ضد أوكار العدو ومضافاته، بالاستناد إلى المعلومات الاستخبارية الدقيقة وتخطيط ومتابعة خلية الاستهداف في قيادة العمليات المشتركة، وما زالت العمليات مستمرة».

وأكد البيان أن «القوات الأمنية، التي صممت على إزالة الإرهاب بكافة إشكاله، ستستمر بتعقبه ومتابعة عناصره وأوكاره حتى القضاء عليه».

من جانب آخر، أفاد مسؤول أمريكي «وكالة الصحافة الفرنسية» أمس الأول (الجمعة)، بأن طائرة عسكريّة أمريكيّة بلا طيّار تحطّمت شمال العاصمة العراقيّة بغداد، في وقت أعلنت فيه مجموعة موالية لإيران أنّها استهدفت طائرة أميركيّة.

وقال المسؤول الأمريكي إنّ طائرة أميركيّة مُسيّرة «تحطّمت قرب قاعدة بلد الجوّية في العراق» في وقت متأخّر الخميس، من دون أن يحدّد نوعها.

وأضاف: «قوّات الأمن العراقيّة استعادت الطائرة. ولم ترد تقارير عن وقوع إصابات». وقد فُتح تحقيق في الواقعة.

والجمعة، قالت «المقاومة الإسلاميّة في العراق» التي تضمّ فصائل مسلّحة حليفة لإيران ومعارضة للولايات المتحدة، إنها فتحت في اليوم السابق النار على طائرة أميركيّة بلا طيّار من طراز «إم كيو9- ريبر»، وهي مُسيّرة قادرة على المراقبة والهجوم.

وأضافت في بيان: «استهدف المجاهدون (الخميس) طائرة مُسيّرة من نوع (إم كيو9-) تابعة للاحتلال الأميركي».

وتكثّفت الهجمات التي تستهدف القوّات الأميركيّة وقوّات التحالف الدولي المشاركة في مواجهة تنظيم «داعش» في العراق وسوريا بعد بدء الحرب بين إسرائيل وحركة «حماس»، إثر هجوم غير مسبوق شنّته الحركة داخل الدولة العبريّة في 7 أكتوبر.

وتبنّت «المقاومة الإسلاميّة في العراق» هجمات بمسيّرات أو صواريخ. وأحصت واشنطن وحلفاؤها حتّى الآن أكثر من 140 هجوماً ضدّ قوّاتها في العراق وسوريا منذ 17 أكتوبر؛ أي بعد عشرة أيّام على اندلاع الحرب في غزّة، وفق حصيلة أفادت بها وزارة الدفاع الأمريكيّة (البنتاغون).

وردّاً على هذه الهجمات، نفّذت واشنطن غارات عدّة في العراق وسوريا.

وتأتي هذه التطوّرات على خلفيّة التوتّر الإقليمي المتصاعد جرّاء الحرب بين إسرائيل و«حماس» في قطاع غزّة.

والخميس، جدّد رئيس الوزراء العراقي محمّد شياع السوداني دعوته إلى رحيل التحالف الدولي المشارك في مواجهة تنظيم «داعش» من العراق، عادّاً أنّ انتهاء مهمّة هذه القوّات الأجنبيّة «ضرورة لأمن البلاد واستقرارها».

وقال السوداني إنّه لم تعد هناك أيّ مبرّرات لوجود التحالف الدولي، مضيفاً: «اليوم الموقف الأمني بشهادة كل المختصّين في العراق ولدى الأصدقاء هو أنّ (داعش) لا يُمثّل تهديداً للدولة العراقيّة»، لكنّ المتحدّث باسم «البنتاغون» قال الخميس إنّه ليس على علم بأيّ طلب رسمي من الجانب العراقي.

وتنشر واشنطن زهاء 2500 عسكري في العراق ونحو 900 في سوريا، في إطار مكافحة تنظيم «داعش» ضمن التحالف الدولي الذي أنشئ عام 2014.

تحركات لإجهاض مخطط إثيوبيا

رئيس الصومال يبحث بالقاهرة آخر التطورات في جنوب البحر الأحمر

الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود أثناء وصوله القاهرة

القاهرة – «وكالات»: وصل الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود إلى العاصمة المصرية القاهرة في زيارة رسمية يبحث خلالها آخر التطورات في بلاده وجنوب البحر الأحمر.

ووفق وكالة الأنباء الصومالية «صونا» أمس السبت، تأتي الزيارة تلبية للدعوة الرسمية التي تلقاها من نظيره المصري عبدالفتاح السيسي.

وحسب الوكالة ، سيبحث الطرفان خلال اللقاء سبل تعزيز العلاقات الثنائية العريقة بين البلدين والتعاون المشترك، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية ذات الإهتمام المشترك وآخر التطورات في الصومال وجنوب البحر الأحمر .

وكان وزير الخارجية المصري سامح شكري أكد تضامن القاهرة مع الصومال ضد المحاولات الرامية لانتهاك سيادته وسلامة أراضيه.

وأشار الوزير شكري ، خلال لقائه القائم بأعمال وزير خارجية الصومال على محمد عمر على هامش فعاليات قمة عدم الانحياز في أوغندا، الأهمية التي توليها مصر لأمن واستقرار الصومال، والاستعداد لتسخير القدرات والإمكانيات المصرية لمساعدة الصومال في بناء كوادره الوطنية وتنفيذ خططه التنموية ودعم استقراره.

وقبل يومين التقى سامح شكري وزير الخارجية المصري، خلال زيارته للعاصمة الأوغندية كمبالا للمشاركة في قمة دول عدم الانحياز، مع القائم بأعمال وزير خارجية الصومال «علي محمد عمر، حيث أكد شكري تضامن مصر مع الصومال ضد المحاولات الرامية لانتهاك سيادته وسلامة أراضيه، والتأكيد على الأهمية التي توليها مصر لأمن واستقرار الصومال، والاستعداد لتسخير القدرات والإمكانيات المصرية لمساعدة الصومال في بناء كوادره الوطنية وتنفيذ خططه التنموية ودعم استقراره».

وخلال كلمة له في الاجتماع الطارئ بالجامعة العربية، الأربعاء الماضي، لدعم الصومال، أكد وزير الخارجية المصري على عمق وجدية الاهتمام العربي بالتطورات الأخيرة في الصومال، والاستعداد لتوفير ما يلزم لها من دعم على المستويين الرسمي والشعبي.

وأشار شكري إلى سابق تحذير مصر من مغبة السياسات الأحادية لإثيوبيا المخالفة لقواعد القانون الدولي، وكذا لمبادئ حسن الجوار، والتي تهدف للعمل على فرض سياسة الأمر الواقع دون الاكتراث بمصالح الحكوماتٍ والشعوب الإفريقية، مضيفاً أن التطور الأخير بتوقيعها على اتفاق بشأن النفاذ إلى البحر الأحمر مع إقليم أرض الصومال جاء ليثبت صحة وجهة النظر المصرية بشأن أثر تلك التحركات والسياسات على استقرار الإقليم وزيادة حدة التوتر في العلاقات بين دوله، مؤكدا أن إثيوبيا باتت مصدراً لبث الاضطراب في محيطها الإقليمي.

وأعرب شكري عن دعم مصر الكامل للصومال، ودعوتها لكافة الأطراف العربية والدولية للاضطلاع بمسؤوليتها في التعبير عن احترامها لسيادتها ووحدة أراضيها، لاتساق ذلك مع المبادئ الرئيسية بميثاق الأمم المتحدة، معلنا رفض أية إجراءات من شأنها الافتئات على تلك السيادة أو على حق الشعب الصومالي الأصيل والحصري في الانتفاع بموارده بأي صورة.

يشار إلى أن رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، كان قد وقع مذكرة تفاهم مع رئيس أرض الصومال، موسى بيهي عبدي في بداية يناير الجاري لتأجير قطعة أرض بطول 20 كلم على طول ساحلها لإثيوبيا من أجل إقامة قاعدة بحرية.

وذكر مكتب أبي أحمد في بيان أن الاتفاق يعزز الشراكة الأمنية والاقتصادية والسياسية بين إثيوبيا وأرض الصومال.

فيما قال عبدي إن الاتفاق يتضمن اعتراف إثيوبيا بإقليم أرض الصومال كدولة مستقلة في المستقبل القريب.

اتفاق مغربي إسباني على تعزيز التعاون الأمني

الرباط – «وكالات»: اتفق وزير الداخلية المغربي عبد الوافي لفتيت ونظيره الإسباني فيرناندو غراندي مارلاسكا، أمس الأول الجمعة، على تعزيز التعاون الأمني بين البلدين.

جاء ذلك خلال محادثات بين الوزيرين، على هامش زيارة يجريها غراندي مارلاسكا إلى الرباط ليوم واحدا، وفق بيان لوزارة الداخلية المغربية، نشرته وكالة الأنباء الرسمية.

وأشار البيان إلى أن المباحثات «تعلقت بتبادل المعلومات والخبرة من أجل استباق أفضل للتهديدات الناجمة عن الإرهاب والأنشطة الإجرامية وشبكات التهريب العابرة للحدود، وخاصة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر».

وذكر لفتيت، وفق البيان، «بمساهمة المغرب والجهود التي يبذلها في مجال محاربة الإرهاب، ومراقبة الحدود والتصدي لجميع أشكال الإجرام العابرة للحدود، مما يؤكد الالتزام الثابت للمملكة من أجل الأمن الإقليمي».

بدوره، أشاد غراندي مارلاسكا، وفق وكالة الأنباء المغربية، «بمستوى التعاون (مع الرباط) في مجال مكافحة الإرهاب»، مذكرا بأن «سلطات البلدين نفذت خلال السنة المنصرمة 14 عملية مشتركة ضد خلايا إرهابية»، دون ذكر مكان تنفيذها.

وأشار وزير الداخلية الإسباني، إلى أن «هذه العمليات أسفرت عن اعتقال 80 شخصا»، مضيفا أن ذلك «يعكس فعالية ونجاعة التعاون بين الأجهزة الأمنية المغربية والإسبانية».

وفي 3 يناير الحالي، أعلن الجيش المغربي، في بيان، توقيف 87 ألف مهاجر غير نظامي خلال عام 2023، ينحدر أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء.

وتزداد محاولات مغاربة وأفارقة من دول جنوب الصحراء، للهجرة بطريقة غير نظامية إلى أوروبا بحثا عن حياة أفضل، في ظل حروب واضطرابات أمنية وأوضاع اقتصادية متدهورة في دول إفريقية عديدة.

تقرير أممي: الدعم السريع قتلت 15 ألفاً على أساس عرقي بمدينة سودانية واحدة

السودان يجمّد عضويته في «إيغاد»

سودانيون يهربون من المعارك على الحدود مع تشاد

الخرطوم – «وكالات»: أفاد تقرير للأمم المتحدة، أمس الأول الجمعة، أن ما بين عشرة آلاف و15 ألف شخص قتلوا في مدينة واحدة في منطقة غرب دارفور بالسودان العام الماضي في أعمال عنف عرقية نفذتها قوات الدعم السريع شبه العسكرية.

وفي التقرير المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عزا مراقبو العقوبات المستقلون التابعون للأمم المتحدة عدد القتلى في الجنينة إلى مصادر مخابراتية وقارنوها مع تقديرات الأمم المتحدة التي تفيد بأن حوالي 12 ألف شخص قتلوا في جميع أنحاء السودان منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

وتقول الأمم المتحدة إن نحو 500 ألف شخص فروا من السودان إلى شرق تشاد، على بعد مئات الكيلومترات جنوبي أمدجراس.

وكتب المراقبون أن الجنينة شهدت بين أبريل ويونيو من العام الماضي «أعمال عنف مكثفة»، واتهموا قوات الدعم السريع باستهداف قبيلة المساليت العرقية الإفريقية في هجمات «قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية».

ونفت قوات الدعم السريع في السابق هذه الاتهامات، وقالت إن أيا من جنودها الذين يتبين تورطهم سيواجه العدالة.

ولم ترد قوات الدعم السريع على الفور على طلب للتعليق من رويترز.

وكتب مراقبو العقوبات في تقريرهم السنوي إلى مجلس الأمن المؤلف من 15 عضوا «تم التخطيط والتنسيق والتنفيذ للهجمات من قبل قوات الدعم السريع».

ورصدت رويترز العام الماضي أعمال العنف الموجهة على أساس عرقي والتي ارتكبت في غرب دارفور، وفي مئات المقابلات، وصف ناجون مشاهد مروعة لإراقة الدماء في الجنينة وعلى الطريق الذي يبلغ طوله 30 كيلومترا من المدينة إلى الحدود مع تشاد بينما كان الناس يفرون.

وتضمن تقرير المراقبين روايات مماثلة. وقالوا إنه في الفترة ما بين 14 و17 يونيو حزيران، فر حوالي 12 ألف شخص من الجنينة سيرا على الأقدام إلى أدري في تشاد.

وكان المساليت يشكلون الأغلبية في الجنينة إلى أن أجبرتهم الهجمات على النزوح الجماعي.

وقال المراقبون «عند الوصول إلى نقاط التفتيش التابعة لقوات الدعم السريع، تم فصل النساء والرجال، وتعرضوا للمضايقة والتفتيش والسرقة والاعتداء الجسدي. وأطلقت قوات الدعم السريع النار عشوائيا على سيقان مئات الأشخاص لمنعهم من الفرار».

وجاء في التقرير «تم استهداف الشباب بشكل خاص واستجوابهم بشأن انتمائهم العرقي. وإذا تبين أنهم من المساليت، يتم إعدام العديد منهم بعد إجراءات موجزة برصاصة في الرأس. وتعرضت النساء للاعتداء الجسدي والجنسي. كما أدى إطلاق النار العشوائي إلى إصابة وقتل النساء والأطفال».

وتكلم جميع من تحدث للمراقبين عن «العديد من الجثث على طول الطريق، بينها جثث نساء وأطفال وشبان». كما أبلغ المراقبون عن أعمال عنف جنسية «واسعة النطاق» مرتبطة بالنزاع ارتكبتها قوات الدعم السريع.

وحققت قوات الدعم السريع في الآونة الأخيرة مكاسب عسكرية، إذ سيطرت على ود مدني، إحدى أكبر المدن في السودان، وعززت قبضتها على منطقة غرب دارفور.

وفي ديسمبر ، قررت الولايات المتحدة رسميا أن طرفي الصراع في السودان ارتكبا جرائم حرب، وأن قوات الدعم السريع ارتكبت أيضا جرائم ضد الإنسانية وتطهيرا عرقيا.

وتركت الحرب ما يقرب من نصف سكان السودان البالغ عددهم 49 مليون نسمة في حاجة إلى المساعدة، في حين فر أكثر من 7.5 مليون شخص من منازلهم، مما جعل من السودان أكبر أزمة نزوح على مستوى العالم، كما أن الجوع ينتشر.

وقال مراقبو العقوبات لمجلس الأمن إن «الإفراط في مسارات الوساطة والمواقف الراسخة للأطراف المتحاربة والمصالح الإقليمية المتنافسة يعني أن جهود السلام هذه لم توقف الحرب بعد أو تحقق تسوية سياسية أو تعالج الأزمة الإنسانية».

من جانب اخر قررت حكومة السودان أمس (السبت) تجميد عضوية البلاد بالهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (إيغاد)، بحسب بيان لوزارة الخارجية السودانية.

وأفاد البيان بأن قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان أرسل رسالة إلى رئيس جيبوتي ورئيس «الإيغاد» إسماعيل عمر غيله، «أبلغه فيها قرار حكومة السودان تجميد عضويتها في المنظمة»، نتيجة «تجاهل المنظمة لقرار السودان الذي نقل إليها رسميا بوقف انخراطه وتجميد تعامله معها في أي موضوعات تخصه»، وهو ما لم يحدث في قمة المنظمة الاستثنائية التي عُقدت بأوغندا الخميس.